

Distr.: General
14 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري الصادق لكم لما تقدمونه من دعم متواصل لعملية السلام في نيبال.

وأتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة موقعة من رئيس وزراء بلادي الرايت أونرابل مادهاف كومار نيبال بشأن طلب الحكومة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة الأربعة أشهر المقبلة اعتباراً من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على النحو المبين في الرسالة (انظر المرفق).

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى تأكيد التزام حكومة نيبال الراسخ بعملية السلام وبنقل البلد من مرحلة انتقالية إلى مرحلة تتسم بسلام دائم وبالاستقرار والتنمية.

(توقيع) غيان تشاندرا أشاريا

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلعكم على الحالة الراهنة لعملية السلام في نيبال، وأن ألتبس تفهم الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمضي قدما بعملية السلام للوصول بها إلى نتيجة مجدية.

وتعرب حكومة نيبال عن تقديرها للدعم القيّم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية السلام، ولا سيما باضطلاعها بمسؤولياتها دعما للوفاء بالعديد من الولايات. وأود على وجه الخصوص أن أعرب عن تقديرنا للدور الإيجابي الذي قامت به في رصد وقف إطلاق النار عقب توقيع اتفاق السلام الشامل، ودعم الانتخابات التي أجرتها لجنة انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية في البلد، بما في ذلك من خلال المراقبين، فضلا عن رصد الأسلحة ومراقبة المقاتلين الماويين السابقين في مناطق إيوائهم.

وبانتخاب الجمعية التأسيسية واعتماد الدستور المؤقت وتشكيل اللجنة الخاصة والإعلان عن الجمهورية، تطور الوضع في نيبال بشكل جوهري على مر السنين. وبذلك أضحي العديد من مهام بعثة الأمم المتحدة في نيبال الناشئة عن ولاياتها الأصلية إما زائدة عن الحاجة أو أنها تجاوزتها الأحداث.

وتشكلت اللجنة الخاصة حسب الأصول باعتبارها هيئة توافقية بموجب دستور نيبال المؤقت لعام ٢٠٠٧، وهو الوثيقة القانونية الأسمى في البلد التي اتفق بشأنها ووافق عليها جميع الأطراف، وقد تضمن اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وبتشكيل اللجنة الخاصة، التي تمثل فيها كل الأحزاب السياسية الرئيسية، لم يعد هناك وجود للطرفين بهذا المعنى في البلد. ويذكر أن اتفاق السلام الشامل ينص بشكل قاطع على ما يلي:

”١-٥ لم يعد بفعل الواقع وجود لمفهوم وحالة ”الطرفين“ على النحو المذكور في هذا الاتفاق بعد تشكيل البرلمان المؤقت. وسيصبح من ذلك الحين فصاعدا الالتزام بالوفاء بجميع المسؤوليات المذكورة في هذا الاتفاق، أو بالسهر على الوفاء بها، موافقا لما ينص عليه مجلس الوزراء المؤقت. وسيكون من واجب ومسؤولية كل الأحزاب السياسية التعاون في سبيل التقيد بهذا الاتفاق وتنفيذه“.

ولما كانت مسألة المقاتلين تكتسي أهمية كبيرة لتكامل عملية السلام بالنجاح، ينص الدستور على إسناد دور خاص للجنة الخاصة للنظر في مسألة المقاتلين بصورة شاملة واتخاذ قرار بشأن مستقبلها، على أن تضطلع اللجنة الخاصة على النحو الواجب بمهمة الإدماج والتأهيل في غضون ١٦ أسبوعا، فور الاتفاق على ذلك. وقد أعدت الحكومة بالفعل خطة

عمل تضم نقاطا مرجعية لإنجاز مهمة الإدماج وإعادة التأهيل التي أعيدت صياغتها لكي تكتمل في غضون ٦٠ يوما. ومن ثم، فهُمُنَا للوضع هو أنه طالما هناك تفاهم بين جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، لا يوجد سبب يمنع بدء العملية بفعالية وإنجازها فعليا في غضون ٦٠ يوما.

وعلى نفس المنوال، ما فتئ الجيش النيبالي، وهو جيش وطني، يخضع في عمله للمراقبة الديمقراطية وفقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور. وهناك أحكام دستورية وقانونية محددة فيما يتعلق بمراقبة الجيش النيبالي وتعبئته وإدارته. ووفقا للأحكام الدستورية، هناك خطة عمل مفصلة قُدمت بالفعل إلى مجلس الوزراء لينظر فيها، وهي الخطة التي أعدتها لجنة مجلس الوزراء تحت إشراف وزير الدفاع من أجل إضفاء طابع ديمقراطي على الجيش النيبالي.

ولهذه الأسباب، نود أن تركز ولاية البعثة على رصد إدارة المقاتلين الماويين وأسلحتهم إلى أن تنهض اللجنة الخاصة بأعباء هذه المهمة. ومن ثم، نود التماس تمديد ولاية البعثة لكي تقوم بالمهمة السالفة الذكر لفترة الأربعة أشهر المقبلة اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وأنا على ثقة من أنكم ستولون الاعتبار الواجب لآراء حكومة نيبال.

(توقيع) مادهاف كومار نيبال